

Distr.: General
18 October 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام*

أولا - مقدمة

٣ - ويسلّط التقرير الضوء أيضا على مجموعة من أوجه التعاون بين المنظمين ويوضح نطاقها. كما يشير إلى إمكانيات زيادة مساهمة البرلمان الوطنية، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، في عمل الأمم المتحدة ونشر الوعي. مجالات هذا العمل والقيام بالمتابعة اللازمة. ونظرا لاستمرار الأمم المتحدة في تنفيذ إصلاحاتها الهيكلية، يُرحّب الأمين العام بهذا التعاون باعتباره جزءا من الاستجابة للشواغل التي يديها المجتمع المدني.

ثانيا - مساهمة البرلمان في مناسبات الأمم المتحدة الرئيسية

ألف - مؤتمر رؤساء البرلمان الوطنية المعقود بالتزامن مع جمعية الأمم المتحدة للألفية

٤ - رُحِّبَت الجمعية العامة في القرار ١٢/٥٤ بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/379) بشأن العمل التحضيري الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي، وبدعم منه، لعقد مؤتمر رؤساء البرلمان الوطنية بالتزامن مع جمعية الأمم المتحدة للألفية.

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٢/٥٤ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علما مع التقدير بالقرارات التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي والأنشطة التي اضطلع بها دعما لأنشطة الأمم المتحدة في ميادين السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والقضايا المتعلقة بمنظور الجنس، ورُحِّبَت فيه أيضا بالدعم الذي تقدمه البرلمان الوطنية إلى الأمم المتحدة عن طريق منظماتها العالمية، وأعربت عن رغبتها في زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في الألفية الثالثة.

٢ - ويصف التقرير الإجراءات التي اتخذتها المنظمتان لتقديم مدخلات برلمانية في المناسبات الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخرا، والإجراءات البرلمانية التي تولى الاتحاد البرلماني الدولي تنسيقها من أجل دعم أو استكمال عمل الأمم المتحدة ولا سيما في المجالات المشار إليها أعلاه.

* لم تدرج في التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٨/٥٤.

- ٥ - وتابع الأمين العام عن قُرب الأعمال التحضيرية للمؤتمر وقدم دعمه الكامل لتنظيم هذا الحدث المهم.
- ٦ - وقد عُقد المؤتمر في قاعة الجمعية العامة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كمقدمة لجمعية الألفية لرؤساء الدول والحكومات. واشترك فيه ١٥٠ من رؤساء البرلمانات، من ١٣٨ بلداً، إضافة إلى ١٠٠٠ نائب برلماني تقريباً.
- ٧ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٢/٥٤ أن ينظر في إمكانية دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم تقرير إلى جمعية الألفية عن نتائج المؤتمر. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٥٤ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠ على إدراج ممثل للمؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في قائمة المتحدثين في الجلسات العامة لمؤتمر قمة الألفية.
- ٨ - وأكد مؤتمر رؤساء البرلمانات في إعلانه الختامي الحاجة إلى زيادة مساهمة البرلمانات في العلاقات الدولية ولا سيما في عمل منظومة الأمم المتحدة.
- باء - الجلسات البرلمانية السنوية عن الأمم المتحدة**
- ٩ - كجزء من الجهد المستمر لتكثيف الحوار بين المنظمين، عقد الأمين العام ووكلاء الأمين العام المسؤولون عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية جلسة برلمانية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ مع أعضاء البرلمانات الذين حضروا الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. واشترك في الاجتماع أيضاً رئيس الجمعية العامة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمثل هذا الاجتماع السنوي تقليداً قديماً يتيح لأعضاء البرلمانات من مختلف أنحاء العالم فرصة أكبر لفهم إجراءات الأمم المتحدة وأهدافها كما يتيح للأمم المتحدة فرصة الاستماع إلى آراء
- أعضاء البرلمانات بشأن القضايا الموضوعية التي تتناولها المنظمة.
- جيم - مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمرات القمة الأخيرة للأمم المتحدة**
- ١٠ - ظل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات الخمس الماضية يشجّع العمل البرلماني الداعم للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، وقام بتجميع معلومات عن هذا العمل في شكل دراستين استقصائيتين^(١) قدم لهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي وأتاحتنا لجميع البرلمانات والحكومات لتشجيعها على اتخاذ مبادرات إضافية. واستطاع أيضاً حشد الدعم البرلماني لتابعة هذين المؤتمرين، ونظّم عند انعقاد كل دورة من الدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة مناسبة شارك فيها أعضاء برلمانيون. وعقدت في نيويورك، في ٧ حزيران/يونيه أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة مشاورات ثلاثية شاركت فيها الحكومات والبرلمانيون والمنظمات الدولية عن موضوع توطيد الديمقراطية من خلال الشراكة بين الرجل والمرأة، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وعُقدت في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه في أثناء الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة اجتماع للبرلمانيين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- ١١ - وأثبتت المناسبتان أنه من الحيوي لكينا يتحقق إنجاز جدول الأعمال الحصول على مساهمة البرلمانيين في العالم. وبناء عليه، دعت المبادرات الإضافية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها دإ-٢٤/٢ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، إلى سن التشريعات البرلمانية واتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل زيادة الوعي بتنفيذ الالتزامات العشرة التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي

مارسيلييا بفرنسا في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط لرصد التقدم المحرز وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات والبرلمانات في المستقبل وتتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر بالتفصيل القضايا ذات الصلة بالمجموعات الثلاث للمسائل المشمولة بالعملية وهي، الأمن والاستقرار الإقليمي؛ والتنمية التعاونية والشراكة؛ والحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان.

دال - الحوار بين الحضارات والثقافات

١٥ - تناول الاتحاد البرلماني الدولي مسألة الحوار بين الحضارات والثقافات في سياق العملية المذكورة آنفا، كما أجرى لها مناقشة متعمقة في مؤتمره المعقود في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠. وخاطب البرلمانين السيد جيامينكو بيكو، الممثل الخاص للأمين العام لسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وقدم لهم ورقة معلومات للاطلاع عليها. وفي القرار الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي بدون تصويت: رحّب بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠١ سنة للأمم المتحدة للحوار بين الحضارات وبقرار الأمين العام تعيين ممثل خاص للسنة؛ وحدد تدابير يمكن أن تتخذها البرلمانات والحكومات لتعزيز الاحترام والحوار بين الثقافات على الصعيدين الوطني ومن أجل دعم مبادرات الأمم المتحدة، وحث الاتحاد البرلماني الدولي على إعداد مساهمته في السنة بالتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

هاء - الشرق الأوسط

١٦ - ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشارك في الاجتماع الذي عقد في هانوي في الفترة من

للتنمية الاجتماعية^(١) وتشجيع مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في ذلك المسعى.

ثالثا - السلام والأمن

ألف - الأسلحة النووية

١٢ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي أثناء مؤتمره المعقود في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠ دعمه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى نزع السلاح، وأكد من جديد أهمية العمل البرلماني لتشجيع جميع البلدان على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها لضمان بدء سريانها في أقرب وقت ممكن.

باء - الألغام المضادة للأفراد

١٣ - ظلت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الألغام المضادة للأفراد في العالم تحظى بالدعم المتواصل من الاتحاد البرلماني الدولي. وقام الاتحاد أثناء مؤتمره المعقود في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بحث البرلمانين مرة أخرى على التصديق على اتفاقية حظر استخدام أو تخزين أو إنتاج أو نقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واعتماد التشريعات والتدابير المقابلة في شكل مخصصات في الميزانية^(٢). وواصل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجنته المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي إجراء دراسته الاستقصائية العالمية لما يبذله البرلمانيون من جهود من أجل القضاء على الألغام المضادة للأفراد وهو ما يساعد الأمم المتحدة في رصد التقدم المحرز في ذلك المجال.

جيم - الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط

١٤ - كثّف الاتحاد البرلماني الدولي مساعيه لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط ولا سيما ما يتفق منها مع جهود الجمعية العامة. واستكمالا للعملية التي بدأها الاتحاد البرلماني الدولي قبل عشر سنوات، عقد مؤتمرا عاما ثالثا في

الفترة من ١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن، التمويل لأغراض التنمية واتباع نمط جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يهدف إلى القضاء على الفقر.

١٩ - وقدم الاتحاد دعماً قوياً لما تبذله الأمم المتحدة من جهود لخفض ديون البلدان النامية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، اعتمد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، قراراً عن الحاجة إلى تنقيح النموذج المالي والاقتصادي العالمي الحالي يشتمل على توصيات عديدة في هذا الصدد.

باء - التنمية المستدامة

٢٠ - بدأت مشاورات وثيقة بين شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة الاتحاد البرلماني الدولي لاستكشاف مختلف السبل التي يمكن بها للأوساط البرلمانية أن تشارك في عملية التقييم الشاملة التي تقرر إجراؤها كمتابعة لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٥) وتحضيراً للاستعراض العشري المقرر له عام ٢٠٠٢ لجدول أعمال القرن ٢١، ولبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويرجح أن يكون أحد الأوجه الرئيسية التي سيتبلور حولها التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد هو حاجة البرلمانات للعمل على كفالة اشتغال تقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة للتنمية المستدامة. وسيقوم الاتحاد بتحديد مزيد من أوجه التعاون المذكور خلال مؤتمره الذي سيعقد في جاكارتا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٢١ - وواصل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة العمل سوياً بصورة وثيقة بشأن قضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والتنمية الريفية. وفي سياق

١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ بشأن موضوع "إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مفتاح السلام في الشرق الأوسط". ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجنته المعنية بمسائل الشرق الأوسط إلى تشجيع الحوار البرلماني بين وفود من المنطقة دعماً لعملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، كرر الاتحاد في قراره المتعلق بحقوق اللاجئين والمشردين بسبب الحرب والاحتلال الذي اعتمده في مؤتمره المعقود في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠^(٤)، دعمه القوي والمتجدد لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

واو - قبرص

١٧ - عقد فريق الميسرين الثلاثة التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بقبرص دورات جديدة مشتركة لقادة ومثلي الأحزاب السياسية المنتمين إلى الجانبين القبرصيين، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وأيار/مايو ٢٠٠٠. واستهدفت هذه الاجتماعات تعزيز الاتصالات بين الطائفتين نظراً لأهميتها الحيوية في تعزيز المناخ المفضي إلى متابعة الحوار السياسي بشأن الجزيرة.

رابعا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التمويل لأغراض التنمية

١٨ - بمناسبة الأعمال التحضيرية لانعقاد الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٠، أجرت أمانة الحدث مشاورات مكثفة مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن سبل توفير إسهامات برلمانية هامة في العملية السابقة على انعقاد الحدث وفي الحدث ذاته. ويبحث الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على المشاركة بفعالية في هذه العملية. وبغية وضع بيان سياسي شامل بشأن هذه المسألة، قرر الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً إدراج بند موضوعي في جدول أعمال مؤتمر الاتحاد الدولي البرلماني الذي سيعقد في جاكارتا في

٢٣ - وبالإضافة إلى الاجتماع المذكور في الفقرة ١٠ أعلاه، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في ندوة عن شراكات تحقيق التنمية الاجتماعية في عالم متحول إلى العولمة، عقدت في جنيف تحت رعاية السلطات السويسرية، كجزء من برنامج الأنشطة الموازية للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

٢٤ - وأجرى الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مناقشات طوال السنة الماضية لإنشاء محفل يستطيع البرلمانيون الأفارقة عبره تقديم مساهمة في عملية إدارة التنمية. وسوف يعقد اجتماع في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ للمضي قدماً بهذه العملية.

دال - التجارة والتنمية

٢٥ - تعاون الاتحاد البرلماني الدولي بصورة وثيقة مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أثناء الاستعدادات لعقد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٠. ومن أجل إسباغ بُعد برلماني على هذا الحدث المهم، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً بهذه المناسبة، استضافته الجمعية الوطنية لتايلند كجزء من المناسبات الرسمية ذات الصلة. وفي الإعلان الختامي الذي اعتمد في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي، دعا المشرعون جميع البرلمانات وأعضاءها إلى المشاركة عن كثب في العملية التفاوضية الدولية بشأن مسائل التجارة والمالية والتنمية. وفتح هذا الإعلان الختامي آفاقاً جديدة لمزيد من التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأونكتاد في المستقبل شمل وضع خطط لتنظيم حلقات عمل للبرلمانيين، برعاية الأونكتاد، وقيام الاتحاد البرلماني الدولي بوضع دليل إعلامي للهيئات البرلمانية التي تعنى بقضايا التجارة والمالية والتنمية.

مؤتمر متخصص عقده الاتحاد في روما في نهاية عام ١٩٩٨ بشأن موضوع "تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية باتباع استراتيجية للتنمية المستدامة"، اعتمد برلمانيون من ٧٧ دولة بالإجماع وثيقة ختامية تتعهد بالمشاركة الكاملة للبرلمانات وأعضائها في العمل على أن تفي البلدان بالالتزامات التي قطعها على نفسها أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦. وأقر البرلمانيون توصيات محددة لإيجاد بيئة مواتية لتحقيق الأمن الغذائي، وتلبية الاحتياجات المزدوجة لإنتاج ما يكفي من الغذاء والحفاظ في الوقت ذاته على قاعدة الموارد، وضمان سبل الحصول على الغذاء من خلال القضاء على الفقر وإنشاء شبكات الأمان وتقديم المساعدة الغذائية. وأثناء معالجة مشكلة مناطق الحواضر، نظر مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الواحد بعد المائة، الذي عُقد في بروكسل في عام ١٩٩٩، في ورقة مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حول موضوع "تغذية المدن". وسوف يتركز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة في المستقبل على تعزيز العمل البرلماني الوطني من أجل توفير الأمن الغذائي للجميع، لا سيما من خلال وضع الأطر التشريعية المناسبة، وكفالة الإشراف البرلماني وتيسير مشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني في هذا المسعى.

جيم - التنمية الاجتماعية

٢٢ - قام بين الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية تعاون وثيق أثناء إعداد دراسة استقصائية للإجراءات التي اتخذها البرلمانات من أجل متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٦). ونشرت الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الدراسة مشفوعة بموجز لبيان المستجيبين في كتيب صدر قبيل انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية إلى وضع آلية للمتابعة في شكل منتدى رفيع المستوى مفتوح باب العضوية لأعضاء البرلمانات الملتزمين بتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

حاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٠ - أصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٩٩ منشورا بعنوان "كتيب للمشرعين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون وحقوق الإنسان"، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. والغرض من الكتيب مساعدة البرلمانيين على سن وتنفيذ تشريعات فعالة والقيام بالإصلاحات القانونية المناسبة لمكافحة الإيدز. وساهم البرنامج بالمحتويات التقنية والقانونية للكتيب، بينما أعطاه الاتحاد البرلماني الدولي بعدا برلمانيا من خلال المساعدة التي قدمها في جمع سجل للتجارب البرلمانية، في إنفاذ المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وحقوق الإنسان^(٧).

خامسا - القانون الدولي وحقوق الإنسان

ألف - التصديق على المعاهدات

٣١ - كجهد مشترك آخر، رحب الأمين العام بالدعم الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي لمبادرته التي طلب فيها إلى رؤساء الدول انتهاز فرصة انعقاد قمة الألفية والتوقيع على الصكوك الدولية المودعة لدى الأمين العام. وقد آتت الدعوة الخاصة التي وجهها الاتحاد إلى جميع البرلمانات في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ثمارها وبدأت بعض البرلمانات التشاور على الفور مع حكوماتها بشأن مركز بعض المعاهدات وإمكانيات الانضمام إليها.

٢٦ - واستمرت المناقشات بين منظمة التجارة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي بشأن السبل التي تيسر تهيئة شكل من أشكال التفاعل بين أعضاء البرلمانات المعنيين بقضايا التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

هاء - تشغيل الأطفال

٢٧ - تم، كجزء من التعاون الجاري بين منظمة العمل الدولية والاتحاد البرلماني الدولي، إطلاق حملة مشتركة لتعجيل بتصديق البرلمانات على اتفاقية حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، وللتصديق أيضا على التوصية المرفقة بها. وأكدت الرسالة التي بعث بها في هذا الصدد رئيسا هاتين المنظمتين إلى جميع البرلمانات الطابع الملزم قانونا لهذه الاتفاقية، التي تُلزم الدول التي تصدق عليها باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الفعال لأحكامها.

واو - العمال المهاجرون

٢٨ - وجّه الاتحاد البرلماني الدولي أثناء المؤتمر الذي عقده في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ نداء من أجل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحث على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق العمالية لهذه الفئة.

زاي - مكافحة التصحر

٢٩ - واصل الاتحاد البرلماني الدولي ارتباطه بعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وخاصة في أفريقيا. وفي هذا السياق، قام برعاية اجتماع مائدة مستديرة ثان للبرلمانيين نظمتها أمانة الاتفاقية وخصص للنظر في دور البرلمانيين في وضع السياسات المتعلقة بالتعليم والثقافة والعلم اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية. ودعا هذا الاجتماع، الذي عُقد في رسيبي بالبرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بمناسبة

باء - احترام قواعد القانون الإنساني الدولي

٣٢ - احتفل الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى الخمسين لاعتماد الصك الرئيسي للقانون الإنساني الدولي، أي اتفاقيات جنيف، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، باعتماد قرار في المؤتمر الذي عقده في برلين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩^(٣). وفي هذا القرار، حث المؤتمر الدول على تعزيز مجموعة القوانين الإنسانية الدولية الحالية عن طريق التفاوض على المعاهدات الملزمة والتصديق عليها وتنفيذها، ووضع آليات لتعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والتوفيق بين القوانين والأنظمة الوطنية والمعايير الإنسانية الدولية، والامتثال بدقة التزاماتها الإنسانية وكفالة تنفيذها.

٣٣ - وبلاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، أصدر الاتحاد كتيبا للبرلمانيين عن احترام القانون الإنساني الدولي^(٤). ويعد هذا الكتيب الأول في سلسلة الأدوات التعليمية الجديدة التي يصدرها الاتحاد لمساعدة البرلمانات وأعضائها في الاضطلاع بدورهم الرئيسي في كفالة احترام القانون الإنساني الدولي.

جيم - الأطفال الجنود

٣٤ - تكرارا لمبادرات الأمم المتحدة الأخيرة من أجل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، حث مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، في القرار الذي اعتمده في برلين، الدول على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة عدم مشاركة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في أعمال القتال أو الأعمال العسكرية، وعدم تجنيدهم إلزاميا في القوات المسلحة. واتخذ موقفا لصالح الاعتماد المبكر للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراع المسلح.

دال - الجزاءات

٣٥ - ناقش الاتحاد في مؤتمره المنعقد في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠ مسألة الجزاءات وآثارها على السكان المدنيين، واعتمد بدون تصويت قرارا بشأن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم، وتوطيد روابط سياسية واقتصادية وثقافية أوثق بين الشعوب. وطلب المؤتمر في القرار إلغاء أنماط الجزاءات التي تلحق أشد الضرر بالمدنيين، ولا سيما الأطفال. وباعتبار أن القرار يشكل تعبيرا سياسيا مهما من جانب البرلمانين حول هذه المسألة، جرى استرعاء اهتمام الجمعية العامة إليه.

هاء - المعاقبة على انتهاكات قواعد القانون الإنساني الدولي، والمحكمة الجنائية الدولية

٣٦ - حشد الاتحاد دعما سياسيا كبيرا لمحكمة الأمم المتحدة الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، وخاصة في المؤتمر الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩^(٥). وكررت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أهمية دعم الجهود الجارية والتعاون معها لمقاضاة ومحكمة المتهمين بانتهاك القانون الإنساني الدولي.

٣٧ - وكان المؤتمر المذكور أيضا محطة جدد فيها الاتحاد دعوته للدول للحفاظ على التزام راسخ. تمثل المحكمة الجنائية الدولية، وشجعها على توقيع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتصديق عليه في أقرب وقت، وفضل أن يكون ذلك بدون تحفظات، كما شجعها على تعديل قوانينها وأنظمتها بما يتلاءم مع متطلبات نظام روما الأساسي. وتم التطرق إلى المسألة أيضا من زاوية عملية في الكتيب المشار إليه في الفقرة ٣٣ أعلاه.

واو - اللاجئون والمشدون

٣٨ - في القرار الذي اتخذته مؤتمر الاتحاد المنعقد في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠، بشأن حقوق

استراتيجيات تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية على الصعيد الوطني في المنطقة.

٤١ - وخطوة أخرى نحو تعزيز التعاون في إطار الاتفاق المذكور أعلاه، تجري في الوقت الحاضر مناقشات بشأن نشر سلسلة من الكتيبات للبرلمانيين تتعلق بحقوق الإنسان، حيث سيتناول أولها القضايا العامة لحقوق الإنسان.

٤٢ - ودعا الاتحاد جميع البرلمانات إلى المشاركة بفعالية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب ذات الصلة، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، وإتاحة الأموال اللازمة له. وعلاوة على ذلك، يبحث الاتحاد في إمكانية عقد اجتماع برلماني تكميلي بالتعاون مع برلمان جنوب أفريقيا.

٤٣ - ورحب الاتحاد بالاقترح الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعقد اجتماع مشترك يضم ممثلي الهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان والحكومات والأمم المتحدة في جنيف في عام ٢٠٠١. وقد بدأ التحضير لهذا الاجتماع.

٤٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، عقد اجتماع بين رئيسي لجنة البرلمانيين المعنية بحقوق الإنسان التالية للاتحاد، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف تعزيز التعاون بينهما ودعم الاتساق في فهمهما القانوني.

٤٥ - ويعتمد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠^(٩) الذي يتمحور حول الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية، على بيانات وتحليل أساسي قدمه الاتحاد في المجالات المتعلقة بالمرأة العاملة في مجال السياسة، والحياة

اللاجئين والمشردين نتيجة الحرب^(٤)، أكد الاتحاد ثانية على الأهمية الأساسية لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقة بمركز اللاجئين، ودعا الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين أن تفعل ذلك. وطلب المؤتمر أيضا إلى جميع الدول تنفيذ التزاماتها الناشئة عن ذلك. كما أعرب عن دعمه لعمل الأمم المتحدة لكفالة احترام حقوق الإنسان للاجئين والمشردين، وناشد البرلمانات أن تواصل سعيها للعمل المشترك والإبداعي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تعزيز إطار الحماية الدولية. ويعمل الاتحاد والمفوضية حاليا على إصدار كتيب مشترك للبرلمانيين عن احترام القانون الدولي، كجزء من الاحتفال الذي سيجري في عام ٢٠٠٠ بالذكرى الخمسين لاعتماد الاتفاقية. كما يساهم في مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس المفوضية بتحديد أي البرلمانيين كانوا لاجئين في السابق.

زاي - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٣٩ - أيد الاتحاد في قراره الآنف الذكر الاستكمال المبكر لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار بالأشخاص.

حاء - حقوق الإنسان

٤٠ - في أول جهد مشترك لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في تموز/يوليه ١٩٩٩ بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي، نظمت المفوضية والاتحاد في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٠ حلقة عمل دون إقليمية لشمال شرقي آسيا عن البرلمانات وحقوق الإنسان. ومكنت هذه الحلقة الأعضاء البرلمانيين المشاركين من البلدان الخمسة المعنية من بحث ومناقشة

(انظر A/54/379، الفقرة ١٧). أتاحت المبادئ التوجيهية المنبثقة عن هذه الحلقة مادة مفيدة لإعداد المبادئ التوجيهية الأعم التي ستوضع بعد تنظيم حلقات دراسية ماثلة في مناطق أخرى من العالم يجري الإعداد لها حاليا.

٥٠ - واستمر العمل أيضا في إعداد دراسة عن معايير السلوك في الحياة العامة تركز على العلاقة بين السلوك في الحياة العامة والديمقراطية. وتعد هذه الدراسة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستخدامها كأداة لتعزيز سلامة الحكم.

٥١ - وخلال المؤتمر الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ ببرلين، ركز الاتحاد خاصة على حق جميع الأقليات العرقية أو الثقافية أو الدينية في المشاركة في الانتخابات التشريعية وفي الإدلاء بدلوها في عملية اتخاذ القرارات السياسية، إعمالا لحقوقها الديمقراطية^(٣).

٥٢ - وفي عام ١٩٩٩، أجرى الاتحاد، بالتعاون مع اليونسكو، دراسة عن الأثر المتزايد لتكنولوجيا الاتصال الجديدة على طريقة تفاعل المؤسسات التشريعية مع الناخبين والمجتمع المدني. ووضع مبادئه التوجيهية بشأن محتويات وهياكل المواقع البرلمانية على الشبكة العالمية. وتساعد هذه المبادئ التوجيهية البرلمانات في إنشاء مواقع إعلامية وتفاعلية على الشبكة من أجل تعزيز الحوار بين المؤسسات والمواطنين.

٥٣ - وتشمل الخطط المستقبلية زيادة الموارد المخصصة لبرنامج الاتحاد البرلماني الدولي وتوسيع نطاقه الجغرافي، مما سيتطلب تعزيز التعاون بين الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على سبيل الذكر.

الديمقراطية البرلمانية والإدارة. ويخطط الاتحاد إصدار هذا التقرير البرلماني كوسيلة لنشر التوعية به بين المشرعين.

سادسا - الديمقراطية والحكم والقضايا الجنسانية

٤٦ - لا زالت الجهود المبينة أدناه التي يبذلها الاتحاد تنصدر الأولوية في عمله، وقد أتاحت فرصة عديدة للتعاون الملموس مع الأمم المتحدة.

ألف - الديمقراطية وسلامة الحكم

٤٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل الاتحاد بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم خبراته للأمم المتحدة في تطوير العمليات والمؤسسات الديمقراطية عن طريق تنفيذ برامج في بقاع مختلفة من العالم ولا سيما في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

٤٨ - ويهدف برنامج تقديم المساعدة إلى البرلمانات الذي ينفذه الاتحاد البرلماني الدولي بتمويل أساسي من البرنامج الإنمائي (يغطي ٧٠ في المائة من تكاليف المشاريع الجارية) إلى تعزيز المؤسسات والعمليات البرلمانية في كل من إثيوبيا، وإندونيسيا، وبوروندي، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وطاجيكستان، وغابون، وغامبيا، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكمبوديا، واليمن. وتتضافر الجهود بشكل متزايد في هذا المجال لمواجهة الطلبات الجديدة للحصول على المساعدة التي تبعث بها البرلمانات إلى الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي.

٤٩ - وتضمن البرنامج أيضا حلقة دراسية للبلدان الأفريقية عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٠ في نيروبي وكان موضوعها "البرلمان والميزانية الوطنية: منظورات شتى، بما فيها المنظور الجنساني". وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وبمشاركة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وعلى غرار الحلقة الدراسية السابقة للبلدان الأفريقية

للجمعية العامة تبين حضور المرأة في الجهازين التنفيذي والتشريعي. وتعتمد الخريطة التي تحمل رموزاً لونية على دراسة استقصائية عالمية أجراها الاتحاد البرلماني الدولي قاصداً منها أن تكون أداة بصرية قوية لإذكاء الوعي باللامساواة القائمة بين الرجل والمرأة في ميدان السياسة. ووزعت الخريطة على جميع وكالات ومراكز الأمم المتحدة للإعلام في العالم عن طريق إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة التي شاركت الاتحاد في هذه المبادرة. كما اتخذت الترتيبات، بالتعاون مع الاتحاد، لجعل الخريطة بنداً دائماً في موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية.

٥٩ - وأسهم الاتحاد إسهماً كبيراً في أحدث طبعة للمنشور المعنون "المرأة في العالم عام ٢٠٠٠: اتجاهات وإحصاءات"^(١٣) الذي صدر بمناسبة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٦٠ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، طرح الاتحاد بدعم من البرنامج الإنمائي، قاعدة بيانات بيلوغرافية على الخط المباشر على الشبكة لدعم البحث المتعلق بالصكوك وخطط العمل والدراسات والمؤلفات التي تتناول مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتي تتوفر في المنظمات الدولية وفي حوالي مائة بلد.

٦١ - ولعبت المراكز المعنية بمراعاة نوع الجنس التي ساعد الاتحاد على إنشائها داخل البرلمانات دوراً كبيراً في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتمثل مهمة هذه المراكز في الاتصال بالسلطات الوطنية للتعاون معها بشأن القضايا ذات الصلة بالاتفاقية من أجل زيادة وعيها بضرورة تنفيذها وبأهمية المساهمة البرلمانية في هذا الشأن. ويشجع الاتحاد على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الذي تم اعتماده مؤخراً. وتجري

٥٤ - وطلبت مجالس الإدارة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي خلال المؤتمر المعقود في عمان أن يبحث إمكانية توفير بعد برلماني للبرنامج الإنمائي في مجال الحكم. وقد استهل الأمين العام للاتحاد ومدير البرنامج الإنمائي مناقشات لبحث سبل تحقيق هذا الهدف.

باء - القضايا الجنسانية

٥٥ - تعاونت شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن عدد من المبادرات خلال هذه السنة.

٥٦ - وأجرى الاتحاد، بالتشاور مع الشعبة، دراسة استقصائية عالمية عن متابعة البرلمانات والأحزاب السياسية المثلة فيها للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأصدر، بمساعدة مالية من البرنامج الإنمائي، دراسة استقصائية عن هذا الموضوع^(١٤) لتكملة المعلومات التي جمعتها الشعبة من الحكومات. وأجرى الاتحاد أيضاً مقابلات مع المشتغلات بالسياسة في أرجاء العالمي لشرح خبراتهن في مجال السياسة والأثر الذي أحدثته في هذا المجال. وأصدر الاتحاد دراسة استقصائية ذات أهمية كبرى لتوجيه الشعبة والصندوق الإنمائي للمرأة في الأعمال التي سيضطلعان بها في هذا المجال^(١٥). وتم الإعلان رسمياً عن بدء العمل في هاتين الدراستين بمناسبة الدورة الرابعة والأربعين للجنة وضع المرأة.

٥٧ - وقدم مدير شعبة النهوض بالمرأة في سياق الاستعداد للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة إحاطة إعلامية للبرلمانيات، في جلسة خاصة عقدت على هامش مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في عمان في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٠.

٥٨ - ومن النتائج الهامة للتعاون بين المنظمتين بشأن قضايا المرأة في عام ٢٠٠٠، إصدار خريطة عالمية في حجم الملصق^(١٦) بمناسبة الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

ثامنا - ملاحظات ختامية

٦٤ - إن الأمين العام، وبعد أن استعرض التعاون القائم بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة خلال الشهرين الإثنى عشر الماضية، يود أن يعرب عن تقديره الفائق للإنجازات التي تحققت حتى الآن والتي يعتبرها إنجازات رائعة ومشجعة. ويتطلع الأمين العام إلى زيادة تعزيز البعد البرلماني في أعمال الأمم المتحدة وليعرب عن أمله في أن تتبلور العلاقة الوثيقة والمثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد والتي لا تتوقف عن النمو، في علاقة راسخة ورسمية جديدة بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة.

الحواشي

(١) مشاركة المرأة في الحياة السياسية: تقييم للتطورات التي حدثت في البرلمانات الوطنية والأحزاب السياسية والحكومات والاتحاد البرلماني الدولي بعد مضي خمس سنوات من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٩٩) وتعزيز التنمية الاجتماعية: استعراض للعمل البرلماني لتنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٠).

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفرع جيم.

(٣) قرار الاتحاد البرلماني الدولي عن مساهمة البرلمانات في ضمان احترام وتعزيز القانون الإنساني الدولي. بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية جنيف، وتقرير لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

(٤) قرار مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي بشأن دعم البرلمانات لحقوق اللاجئين والمشردين بسبب الحرب والاحتلال، وتقديم المساعدة بغرض عودتهم إلى أوطانهم، وتعزيز التعاون الدولي لوضع وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة النشاط الإجرامي لتهديب الأشخاص.

(٥) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

المناقشات بين الاتحاد البرلماني الدولي والصندوق الإنمائي للمرأة لبحث سبل تعزيز التعاون في هذا المجال.

سابعاً - ترتيبات الأمانات العامة

٦٢ - تعززت علاقات العمل بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جزئياً نتيجة التنسيق المتزايد الذي يتم من خلال مكتب الاتصال التابع للاتحاد في نيويورك. واتخذت في عام ٢٠٠٠ عدة ترتيبات عملية على مستوى المؤسسات لتحسين تبادل المعلومات والدعم السوقي وتنسيق السياسات.

٦٣ - وعلى الجانب الإعلامي، تم تيسير سبيل تبادل للحصول على المعلومات المتصلة بالاجتماعات والوثائق. وتدرج حالياً الاجتماعات التي ينظمها الاتحاد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في النظام المتكامل للمعلومات المتصلة بالاجتماعات والوثائق وهي قاعدة بيانات مبتكرة متاحة على الخط المباشر تعدها وحدة الدعم الإعلامي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكانت "واجهة الأخبار" وهي نشرة أنباء للبرنامج الإنمائي على الشبكة العالمية بمثابة منبر لترويج الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد في ميدان التعاون التقني والنشر، والتي تتسم بصلتها الخاصة بعمل الأمم المتحدة وبرامجها. وتعاونت إدارة شؤون الإعلام تعاوناً وثيقاً للغاية مع الأمانة العامة للاتحاد لإصدار بيانات صحفية وغيرها من الإصدارات التي تعزز الأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد. ومن الناحية السوقية، ساهمت جميع الإدارات الرئيسية في الاتحاد (إدارات خدمات المؤتمرات، والأمن والبروتوكول، وشؤون الإعلام، وإدارة المباني) في إعداد الأنشطة التي نظمها الاتحاد في مباني الأمم المتحدة.

- (٦) تعزيز التنمية الاجتماعية: استعراض الإجراءات البرلمانية لتنفيذ الالتزامات المعلنة خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (الاتحاد البرلماني الدولي، ١٩٩٩).
- (٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٣ (E/1997/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٣/١٩٩٧، المرفق.
- (٨) الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ١٩٩٩.
- (٩) منشورات البرنامج الإنمائي، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، ٢٠٠٠.
- (١٠) مشاركة المرأة في الحياة السياسية: تقييم الاتحاد البرلماني الدولي ١٩٩٩.
- (١١) الحياة السياسية: فإسة المرأة (الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٠).
- (١٢) المرأة والحياة السياسية (الاتحاد البرلماني الدولي وإدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة - ٢٠٠٠).
- (١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 00.XVII.14.